

Corporate Social Responsibility

Assistant Professor Doctor
Seham Suadi Toama Al-ta'ie
Al - Mustansiriya University – College of Law
sahamaltaie@gmail.com

Receipt Date: 4/8/2022, Accepted Date: 21/9/2022, Publication Date: 25/12/2022.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract

The social corporate responsibility give guidance principles to any Corporation in the world to take an effective rule in community by running their adhering in their business the principles of Transparency and fairness to the society and by Protecting the environment. Thus we can say that the Scope of the Social Corporate responsibility is: First deliver its services and sell its products in responsible manner, second: taking positive rule in enhancing the economic condition of its local community, i.e. where it operate its own businesses, Third: Taking effective rule in protecting the environment by not operating its own business in manner that might has negative implications on the environment.

Keywords: Companies, Social Responsibility, The Society.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

أستاذ مساعد دكتورة
سهام سوادي طعمة الطائي
الجامعة المستنصرية - كلية القانون
sahamaltaie@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/٨/٤, تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٩/٢١, تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٢/٢٥.

المستخلص

تعطي المسؤولية الاجتماعية للشركات قواعد ارشادية لأي شركة في العالم لكي تأخذ دوراً فعالاً في داخل المجتمع وذلك حينما تدير نشاطاتها بطريقة تراعي مبادئ الشفافية والانصاف وحينما تساهم في حماية البيئة ايضاً. هكذا يمكننا ان نقول ان نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات هو: ان تقدم الشركة خدماتها وبضاعتها بطريقة مسؤولة، اي ان تأخذ دوراً إيجابياً في تحسين الأحوال الاقتصادية للمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، وثالثاً ان تدير الشركة نشاطاتها بطريقة لا تكون لها أثراً سلبية على البيئة. **الكلمات المفتاحية:** الشركات, المسؤولية الاجتماعية, المجتمع .

المقدمة

ان نشاط الشركة لا يقتصر على زيادة قيمة أسهمها وتحقيق الارباح فحسب بل يجب ان تسعى لتحقيق المنفعة الاجتماعية حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام للمستثمرين والمستهلكين الذين يسعون للأستثمار في شركات ليس لغرض تحقيق الربح فحسب بل لتحقيق الرفاه الاجتماعي ولحماية البيئة، بيد ان هناك بعض النقاد أشار لفكرة أساسية وهي ان الشركات لا تسعى الا لتحقيق النفع المادي ولا ترى المجتمع الا شيء ثانوي. وان المسؤولية الاجتماعية تعني ان تسعى الشركات لتحقيق المنفعة الاجتماعية وحماية البيئة مع تقليل مقدار الأضرار التي تسببه لهما. ويمكن للشركات ان تتصرف بطريقة تراعي مسؤولياتها الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال خيرية وان تحدث تغييرات تحمي البيئة. ان تصرف الشركات بهذه الطريقة يحقق منفعة كبرى لها تتمثل في ان المستهلكين يميلون لشراء بضاعة أو الحصول على خدمات من شركات تتصرف بطريقة تراعي مسؤولياتها الاجتماعية.

ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام يعني ان تتصرف الشركات بطريقة تحقق المنفعة المادية والاجتماعية في ذات الوقت, وباتت تعرف لدى العاملين في الشركات، بالمسؤولية الاجتماعية للشركات corporate social responsibility , حيث باتت الشركات تلتزم بها بسبب التغيير الحاصل في مجال القواعد المعنية بتنظيمها. تتمحور هذه النظرية حول تحقيق الموازنة بين المنفعة الاجتماعية والدافع الربحي لدى الشركات, وتكون تصرفات الشركات أما إيجابية وهي التبرع بالأموال أو الموارد أو ان تكون سلبية وذلك بخفض انبعاثات الغازات السامة أو اتباع طرق أقل تلوثاً. وأصبحت العديد من الشركات تتبع السياسات التي تسعى لحماية البيئة, بل واصبحت الجزء غير الربحي المكمل لنشاطها بشكل عام.

هدف البحث

ان الهدف الاساس من دراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات هو أغناء المكتبات القانونية العربية بدراسة قانونية عن موضوع بات يشغل المجتمع القانوني لأهميته، واذا كان هذا هو الهدف العام، فإن الاهداف الاخرى الخاصة تتمثل بالتعرض وتحليل النقاشات الفكرية والفلسفية ذات البعد القانوني بشأن الغموض الذي يكتنف جوانب وابعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات وتسلب الضوء على أساسها القانوني متخذة من التطبيقات لهذا النوع من المسؤولية تعزيزا للاداء الايجابي في الدول المتقدمة (امريكا والصين) لهذه المسؤولية .

نطاق البحث

نحاول في هذا البحث ابراز الجانب القانوني لمسؤولية الشركات الاجتماعية متخذين من دلالتها القانونية وبعدها الاخلاقي و الالزامي وما يلحق ذلك من مسائل كمادة للتحليل والمناقشة ، وقد تراجعت الافكار التي ادعت غياب البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالتالي كانت هنالك اراء لتجريدها من صفة الالزام، ووصفها بأنها مجرد مبادرات طوعية في الوقت الذي ظهرت فيه وبوتيرة متصاعدة بوادر فكرية تتبنى ادوات تدعي تنظيم الجانب القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات وحكم ما ينشأ عن تطبيقها من علاقات قانونية .وتكريسا لهذه الافكار فقد اوردنا ذكر القانون الامريكي الذ اعتبر ان التزام الشركات بالمحافظة على البيئة وحقوق الانسان التزام طوعي بينما اكد القانون الصيني على اعتبارهما التزام قانوني وكذلك اوردنا تطبيقين الاول يمثل الالتزام الطوعي (ميثاق الارض) والثاني الالتزام القانوني ويمثل باللائحة الاوربية .

مشكلة البحث

في الحقيقة ان مشكلة البحث الرئيسة في بيان الابعاد القانونية لنوع جديد من التزامات الشركة وما يترتب عنه من مسؤولية على عاتقها (المسؤولية الاجتماعية)، و بالإضافة الى ذلك هنالك عدد من المشاكل تتمثل في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفوائدها والاساس القانوني لهذا الالتزام و نطاق الالتزام،...الخ. وبالتالي سيكون الهدف الجوهرى الاخر لهذا البحث هو تسليط الضوء على تطبيقات هذا النوع من المسؤولية وبوظيفتها تجاه المجتمعات التي تحتويها وما سينعكس عن ذلك من مردودات ايجابية تعود بالنفع على تلك المجتمعات فضلاً عما تجنيه تلك الكيانات الاقتصادية من أداء التزاماتها القانونية ذات الطبيعة الاجتماعية وتوضيح ما اذا كان الالتزام التزاما طوعيا او قانونيا.

منهجية البحث

لغرض الاجابة على التساؤلات اعلاه وللاحاطة بموضوع البحث ارتئينا تقسيمه الى مبحثين نتناول في المبحث الاول التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مع بيان اهميتها وفوائدها في مطلبين مستقلين. اما المبحث الثاني تناولنا الطبيعة القانونية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيقاتها في مطلبين مستقلين في القانون الامريكي والقانون الصيني .

المبحث الأول

Chapter One

التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

Defining Corporate Social Responsibility

ان المسؤولية الاجتماعية مصطلح برز بشكل لافت للنظر في السنوات الاخيرة ويدور حول فكرة بسيطة وهي ان الشركات يجب ان تقدم للمجتمع التي تعمل فيه خدمات اجتماعية وتساعد على تحسين الحياة المعيشية والاجتماعية وتساعد على حماية بيئتها بطريقة تحافظ على مواردها.

وقد ورد مصطلح المسؤولية الاجتماعية لأول مرة عام ١٩٢٣ حيث اشار الفقيه شلدون الى ان مسؤولية اي منظمة هي بالدرجة الاساس مسؤولية اجتماعية وان بقاء اي منظمة واستمرارها يحتم عليها ان تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند ادائها لوظائفها. وللوقوف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات سنقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول تعريف المسؤولية الاجتماعية وفوائدها والثاني يتناول انواع المسؤولية الاجتماعية وكما يأتي :

المطلب الأول

First Requirement

تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات وفوائدها

Defining the Corporate Social Responsibility and its merits

سنتناول في هذا المطلب تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن ثم نتطرق الى فوائد هذه المسؤولية ولكل فرع مستقل وكما يأتي :

الفرع الأول

Section One

تعريف المسؤولية الاجتماعية

Defining the Corporate Social Responsibility

ان المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة هي المسؤولية الناتجة عن حياة الفرد في المجتمع, وهي التي يتحتم عليه بموجبها ان يجيب المجتمع عما يسأله عن سلوكه الذي يترك اثارا معينة في الواقع المادي . كالمسؤولية امام رب الاسرة او امام السلطة المكفلة برعاية الصالح العام. وهذا النوع من المسؤولية يكاد يكون هو والتضامن الاجتماعي شيئا واحدا. فالمسؤولية الاجتماعية قد تكون عرفية يحكم فيها الرأي العام على افعالنا بالاستحسان او الاستهجان, و بالتقدير او الاحتقار , وقد تكون مسؤولية قانونية نسأل

بموجبها امام القضاء ,والاخيرة قد تكون جزائية تحدد عقوبة مناسبة للفعل المرتكب او مسؤولية مدنية تلزمنا بالتعويض عن الاضرار التي وقعت ⁱ .

ومن هنا نرى ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية – بصورة عامة - أعمق وأشمل من كونه القيام بأعمال تطوعية أو مساعدة الآخرين أو التبرع بالمال للمؤسسات او الأفراد بل هو منهج او سلوك ينتهجه الفرد او المؤسسة في سبيل القيام بواجباته تجاه نفسه وأتجاه المجتمع الذي ينتمي اليه بكل مكوناته ، فهو ببساطه (ممارسة المواطنة الحقة). فمتى شعر الفرد او المؤسسة بهذا الامر فإنه سوف يقوم بواجبه البيئي والاجتماعي والاقتصادي؛ وهذه الثلاث المحاور الرئيسية التي يقوم عليها مفهوم المسؤولية الاجتماعية ⁱⁱ .

أذاً المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من قبل المؤسسات تجاه المجتمع بكافة أطرافه والبيئة التي تعمل فيها؛ فهو مفهوم أكثر شمولية وأوسع معنى، حيث تركز فيه على السلوك الأخلاقي، واحترام القوانين والأدوار الحكومية و دمج ذلك مع النشاطات اليومية للشركة .

اما بالنسبة الى تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات فهناك معنى واسع يرتبط بعلاقة الشركات مع الدولة والأفراد, وبشكل أكثر تحديداً تتعلق المسؤولية الاجتماعية للشركات بعلاقة الشركة مع سكان المنطقة التي يوجد بها فرع الشركة. واما التعريف الضيق فيقتصر على بيان العلاقة بين حاملي أسهم الشركة والشركة نفسها , حيث ان كل تعريف يقدم جانب واحد من المفهوم ولا يلقي نظرة شاملة عليه ⁱⁱⁱ .

ووفق المعنى اعلاه عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لعام ١٩٩٩ على انها إلتزام الشركات بتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد, وإلتزامها مع عمالها وعوائلهم والمجتمعات المحلية والمجتمع بصورة عامة لغرض تحسين حياتهم. وذات المجلس اعتبر الإلتزام الاجتماعي للشركات التزام مستمر في عام ٢٠٠٠ اذ عرف المسؤولية هو ((الإلتزام مستمر يقع على عاتق الشركات للتصرف بصورة أخلاقية وللأسهام بتحقيق التنمية الاقتصادية مع السعي لتحسين حياة عمالها وعوائلهم والمجتمع المحلي والمجتمع بصورة عامة) . كذلك عرفت لجنة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢, المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها ((المسؤولية التي تراعى الشركات في نشاطها وواجباتها أتجاه المجتمع بشكل طوعي وهذه الواجبات هي حماية البيئة وتحقيق المنفعة الاجتماعية))^{iv}, ومن الملاحظ ان اللجنة ركزت في تعريفها على المحور البيئي والاخلاقي كواجب طوعي على الشركات .

وقد عرفت لجنة المجتمعات الأوروبية عام ٢٠٠١ بانها عمل الشركات بشكل طوعي لتحسين الأوضاع الاجتماعية ولحماية البيئة. وقد اضافت اللجنة ذاتها في عام ٢٠٠٣

ضرورة ان تكون الشركات مسؤولة عن تصرفاتها لحاملي الأسهم, وهذا يعني ان تلتزم الشركات بالتصرف بشكل عادل ومسؤول وان تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك تسعى لتحسين الأحوال المعيشية لعمالها وعوائلهم والمجتمعات المحلية والمجتمع بصورة عامة^v.

وعلى نفس النهج أوضح البنك الدولي ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي (الالتزامات المفروضة على الشركات والتي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال التعاون مع العاملين واسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات والتنمية الاقتصادية)^{vi}

وقد اوضحت هيئة الشركات للمسؤولية الاجتماعية سنة ٢٠٠٠ ان تراعي صناعة القرارات في داخل الشركات أفراد المجتمع والقيم الاخلاقية, والمجتمعات المحلية والبيئة وان تمتثل لمتطلبات القانون. وازافت في عام ٢٠٠٠ ان الشركات تدار بطريقة تراعي المتطلبات الاجتماعية والقانونية والأخلاقية والتجارية والعامة, وان المسؤولية الاجتماعية هي المبدأ الرئيسي لاتخاذ القرارات للشركات وفي كل المجالات التجارية بشكل عام. وفي عام ٢٠٠٣ اعتبرت الهيئة ان الشركات تحقق نجاحاً اقتصادياً بمراعاة القواعد الأخلاقية واحترام الناس والمجتمعات والبيئة^{vii}.

اما منظمة المنتدى الدولي لقادة الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٣ حددت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمعنى واسع مضمونه ان تمارس الشركات أعمالها بشكل علني وشفاف وفق القيم الأخلاقية والمجتمعات والبيئة والتي ستسهم بتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد. أما المجلس التجاري الدولي للتطوير فقد تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بتعريف اكثر شموليه مفاده (مجموعة التصرفات الاخلاقية الواجب على الشركة القيام بها تجاه المجتمع الذي تنشط فيه لتحسين جودة الحياة للعمال وعائلاتهم والمجتمع ككل)^{viii}

وختاماً يمكن القول, ان تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات ما زال غير واضح وذلك لاحتوائها على عناصر عديدة لهذا فمن المستحيل ان نجد تعريف مانع جامع لهذه المسؤولية. ولكن مع ذلك ان جوانب المسؤولية والتي سبق الإشارة إليها قد أترف بها على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي وفي العديد من الدول. و نود ان نشير إلى التعريف الضيق للمسؤولية الاجتماعية للشركات, يعني ان الشركات تلتزم بتحقيق التطور المستمر للشركات وذلك من خلال العمل مع العمال والمجتمعات المحلية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية^{ix}.

تستنتج من التعاريف السابقة أن الالتزامات الاجتماعية للشركات ذات الطابع الاخلاقي غير الملزم قد تتطور كي تصبح التزامات ينظمها القانون وبالتالي تدرج ضمن سياقات

العمل المتبناة من قبل المؤسسة ، وذلك لان الشركات ذات تأثير مباشر و لا يمكن الاستهانة بدورها تجاه المجتمع القائمة فيه، ومن هذا المنطلق كان لا بد من اعادة توظيف دور الشركات وقيادتها صوب اداء التزاماتها تجاه المجتمع .

الفرع الثاني

The Second Section

فوائد المسؤولية الاجتماعية للشركات

The Merits of Corporate Social Responsibility

ان الناس يتوقعون اليوم من الشركات ان تحقق نفعاً للمجتمع بالإضافة لعنصر الربح الذي تسعى الشركات لتحقيقه دوماً, اذ ان الشركات التي تلتزم بالمسؤوليات الاجتماعية تسعى لتحقيق الربح على المدى البعيد, وهذا ما تؤكد في واقع الحال حيث ان الشركات التي تلتزم بالمسؤوليات الاجتماعية تحقق ربحاً مضموناً على المدى البعيد.

ان إلتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يحسن صورة الناس عنها مما يحقق لها فرص الحصول على موظفين أفضل بالإضافة الى ما يمنحها فرصة الدخول لأسواق مالية أخرى وهذه كلها مردودات إيجابية للشركة. ومن اهم الفوائد التي تعود على الشركات انه يساهم بصعود قيمة مؤشر أسهمها ^x.

لكن هنالك رأي آخر للفقهاء يرى بان إلتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية لا يمكن ان يحقق لها الربح, وعليه فان الشركات يجب ان تفرق بين سعيها للربح وبين إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية ^{xi}.

مما سبق يتضح ان أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وللمجتمع تكمن في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

المطلب الثاني

The Second Requirement

الاساس القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات ونطاقها

The Legal Basis for the Corporate Social Responsibility and its Scope

من الضروري التطرق الى اساس المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحديد نطاقها وهذا ما سنوضحه في فرعين مستقلين وكما يلي :

الفرع الاول

Section One

الاساس القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات

The Legal Basis for the Corporate Social Responsibility

من المسائل التي تثيرها المسؤولية الاجتماعية للشركات هي هل من الواجب ان نضع تشريعات تفرض مسؤولية اجتماعية على الشركات أم ان الشركات يمكن ان ترتقي للقيام بمسؤولياتها بشكل تلقائي دون الحاجة لنص تشريعي؟ ان الحالة الأخيرة تعني وجود نوع من العقد الاجتماعي بين الشركات والمجتمع، حيث ان هذا العقد الاجتماعي يشجع على السلوك الإيجابي المعاكس للسلوك الذي يسعى لتحقيق المنفعة الخاصة، ومن بين الفقهاء الذين وقفوا إلى جانب المفهوم الذي يسعى لتحقيق المنفعة العامة هم جون بنثام وجون ستيورات، أي ما يعرف بفقهاء المدرسة النفعية، حيث ان هذا العقد الاجتماعي الافتراضي بين المجتمع وحاملي أسهم هذه الشركة يفرض على الشركات مسؤولية اجتماعية "الا وهي تحقيق المنفعة الاجتماعية لأكبر عدد ممكن من الأفراد في المجتمع". ولا يقتصر هذا العقد الاجتماعي، على أفراد المجتمع الحاليين بل يمتد لأفراد المجتمع في المستقبل – أي مسؤولية الشركات بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة^{xii}.

وبشكل اخر نستطيع القول ان للشركات عقدين، يكون العقد الأول مكتوباً، ويعد هذا العقد وثيقة قانونية، اما العقد الآخر، يكون عقد غير مكتوب ويمثل العقد الاجتماعي. ويمثل طموحات المجتمع التي يجب على الشركات ان تسعى لتحقيقها، ويضع الأفراد شروطاً اذا راعتها الشركات لأضفت الشرعية لنفسها.

ويرى الفقيه دونالدسون انه كلما زاد نشاط الشركة كلما زادت أهميتها و زاد عدد المصالح المرتبطة بهذه الشركة، وبهذا تصبح العلاقات أكثر تعقيداً وتزيد من مناطق أنشطة الشركات. حيث ان زيادة مناطق نشاطات الشركة، يمنح لها دوراً بارزاً في داخل المجتمع وبالتالي تزداد مسؤولياتها تبعاً لذلك. كما يصبح لزاماً على الشركات ان تراعي القيم الاجتماعية في المجالات السياسية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، حيث لم يعد كافياً للشركات ان تسعى لتحقيق المنفعة الاقتصادية فحسب، لا لعمالها ولا لأفراد المجتمع. ويضيف الفقيه الى ماسبق ذكره ان هنالك قواعد جديدة عرفية تحكم نشاط الشركات، حيث تنشأ هذه القواعد نتيجة لرغبات افراد المجتمع، ولهذا يرى جانب من الفقه من بينهم (الفقيه dine) وجوب توجه الفقه باستظهار واستيضاح هذه القواعد لتحديد مضمون هذه المسؤولية الاجتماعية^{xiii}.

ويقدم الفقيه دونالدسون بهذا الخصوص مقارنة لمرحلة الانتاج الفردي (مرحلة ما قبل العقد الاجتماعي التي تحدد المسؤولية الاجتماعية للشركة) وحالة الأفراد في

الطبيعة (السابقة للعقد الاجتماعي)، ونتيجة للأضرار التي تصيب الأفراد تقرر الشركات والأفراد الدخول لمرحلة المنظمات الانتاجية وذلك عن طريق العقد الاجتماعي، ويمكن توضيح مراحل هذا العقد، كما يلي:

- ١- وصف حالة قبل التنظيم الإنتاجي للشركات.
- ٢- بيان كيف يمكن حل مشكلات عديدة من خلال مرحلة المنظمات الاجتماعية.
- ٣- ان وجود المشكلات هي ما يدفع الأفراد ومنظماتهم الانتاجية لإبرام عقد لبيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات^{xiv}.

وعليه سيكون هنالك فئتين الاولى سوف تنتفع والاخرى تتضرر من المسؤولية الاجتماعية للشركات وهما الأفراد والشركات. السؤال الرئيسي هنا ما هو مضمون هذا العقد؟ الجواب: يسعى المستهلكون من هذا العقد الحصول على فوائد من مأوى أو غذاء أو نقل أو رعاية صحية، أي ان هنالك وعد من الشركات لتلبية الحاجات الاجتماعية بشكل أفضل. وان الناس كعمال للشركات يرغبون بزيادة دخلهم من تلك الشركات^{xv}. وتجدر الإشارة الى ان هذا العقد الاجتماعي لا يخلو من السلبيات كما هو الحال للعقد الاجتماعي السياسي، ومن هذه السلبيات: التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية واستغلال العمال، لهذا يرى الفقيه ان العقد الاجتماعي يجب ان يسعى لتقليل هذه السلبيات، مع السعي لتحقيق المنافع، فلهذا يجب ان تسعى المنظمات الاجتماعية لما يلي^{xvi}:

- ١- تقليل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.
 - ٢- زيادة المسؤولية الشخصية للشركات.
 - ٣- تقليل النفوذ السياسي لها.
- وفيما يتعلق بالعمال، على الشركات ان تراعي مايلي:
- ١- تقليل استغلال العمال.
 - ٢- تحسين ظروف العمل.
 - ٣- تقليل من جعل العامل كالألة.
- يشترط العقد الاجتماعي بالنسبة لدونالدسون ان تعظم الشركات الفوائد بالنسبة للعمال والمستهلكين.

ولكن، لا ينكر الاخير ان العمال سوف يتكبدون اضراراً في مقابل حصول المستهلكين على مزايا من هذا العقد. ويرى انه هذا الضرر الذي سيحصل هو ثمن بسيط مقابل المزايا التي سيحصل عليها المجتمع. وازداد دونالدسون ان هذا الضرر يجب ان يكون بسيط على ان لا يمتد لحد الاضرار بالعاملين بشكل يجعل ظروف عملهم غير إنسانية، وبهذا يجب ان تلتزم الشركات بقواعد العدالة. وان الهدف من الإلتزام بقواعد العدالة هو منع الشركات من الحاق أضرار جسيمة بعمالها أو بأي فرد من افراد المجتمع.

وعليه نستنتج مما سبق ان اساس المسؤولية الاجتماعية هو وجود عقد اجتماعي بين الشركة و افراد المجتمع وعمالها , تلتزم الشركة بموجبه بالمحافظة على البيئة و حقوق عمالها .

الفرع الثاني

The Second Section

نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات

The Scope of the Corporate Social Responsibility

ان نطاق المسؤولية الاجتماعية ينحصر في ثلاثة مسائل, وهي اجتماعية واقتصادية وبيئية. وهي ضرورية لتحقيق الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة. وهناك من يرى نطاق مسؤوليات الشركة من نواحي عدة وهي أخلاقية وقانونية واقتصادية وبيئية , و يلقي عاتق المسؤولية البيئية للشركات على حاملي اسهمها, إذ يجب ان يسعوا لدفع الشركة لاتجاه يسعى لحماية البيئة, وفي تحقيق بقية مسؤولياتها^{xviii}.

ان للشركة ثلاثة انواع من المسؤولية : المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية, بالإضافة لمسؤولية حاملي الأسهم بدفع الشركة للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية. ولكل واحدة من هذه المسؤوليات تعريف خاصاً بها, ولكن بشكل عام فان المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير لواجب الشركات في بناء مجتمع أفضل ويجب ان تضع هذه المسؤوليات ضمن سياستها و ان تدرس تصرفاتها ومدى تأثيرها على المجتمع.ومن هذه الالتزامات قيام الشركات بتوفير أجور متساوية للعمال وتوفير منتجات أفضل ولحماية التنافس بينها. وفي ادناه التطرق الى مظاهر هذه المسؤوليات واحدة تلو الأخرى^{xviii} :

- ١- الجانب الاقتصادي : ويقتضي استخدام الموارد بشكل رشيد لنتج سلعا وخدمات بنوعية راقية توزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، كما يقتضي هذا البعد، المنافسة العادلة عن طريق احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين إضافة إلى منع الاحتكار والإضرار بالمستهلكين، كما يقتضي هذا البعد الاستفادة من التقدم التكنولوجي، واستخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة^{xix}.
- ٢- الجانب الاجتماعي : ويقتضي هذا البعد مراعاة المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع عن طريق احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك، لهذا يتم التركيز على المنتجات والخدمات المقدمة بما يتوافق ونوعية الحياة في المجتمع، كما يتم التركيز على تقديم الحاجات الأساسية في المجتمع^{xx}.

٣- الجانب القانوني : ويقضي هذا البعد الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف المجالات في المجتمع^{xxi}, كاللزام الشركات بعدم الاضرار بالبيئة عندما تسعى لتحقيق الربح وان تصلح الضرر الذي تسببه للبيئة بنفسها. كاحترام قوانين حماية المستهلك من المواد الضارة و حماية الأطفال صحيا وثقافيا، و حماية البيئة عن طريق منع التلوث بشتى أنواعه، وصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها، والتخلص من مخلفات المنتجات بعد استهلاكها. واما مسؤولية حاملي أسهمها في هذا الجانب هي توجيه نشاط الشركة في اتجاه حماية البيئة. ويرى بعض الفقه ان مراعاة هذه المبادئ ضرورية لتطوير المجتمع^{xxii}.

المبحث الثاني

Chapter Two

طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيقاتها

Social Corporate Responsibility nature and Application

نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في الاول منه طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات واما المطلب الثاني سنخصصه لدراسة تطبيقات هذا النوع من المسؤولية الملقاة على عاتق الشركات وكما يلي :

المطلب الأول

The First Requirement

طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات

Social Corporate Responsibility Nature

هناك من يرى ان طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات التزام اخلاقي واخرون يرون ان طبيعة التزامها قانوني وكما يلي :

الفرع الاول

Section One

المسؤولية الاجتماعية هي ذات طابع أخلاقي

The Corporate Social Responsibility has a Moral Nature

يرى البعض ان ما يوضح المسؤولية الاجتماعية للشركات هي قواعد الأخلاق وقواعد حقوق الإنسان. فوفقاً لوجهة النظر هذه ان لكل من الشركات والمجتمع حقوق وواجبات متداخلة اتجاه بعضهم البعض، بسبب كونهم جزء من المجتمع ونتيجة لعلاقتهم المتداخلة مع بعضهم البعض. فان للشركات مسؤوليات مالية وأخلاقية ملزمة بما يتعلق بمسؤولية الشركات و باقتصاديات حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الشركات مسؤولية وبالتالي محاسبة الشركات عن الإجحاف وانتشار الإجحاف في المجتمع ايضا.

ومن أمثلة هذه المسؤولية هي حالة قيام شركة بنشر إعلانات لمستحضرات تجميل قد يكون له اضرار سلبية، وبهذا فيجب على الشركات ان تكشف عن المعلومات المتعلقة بالمنتج وان توفر دليل لمكوناته وطريقة استعماله، وذلك لأن الشركة ملتزمة أزاء الأفراد بمسئوليتها الاجتماعية، وهذا ما يسمى بعلاقة العمل للشركات Business Relation. يجب على الشركة ان تتأكد من ان منتجها لا يتسبب اضرار بيئية، وتسمى هذه العلاقة بين الشركة والأفراد بعلاقة الاضرار Impact Relation. وعليه تتطلب المسؤولية الاجتماعية للشركات ان تقوم الأخيرة بأعمالها، بما يتوافق مع المسؤولية القانونية والأخلاقية والتي يمكن للشركات ان تلتزم بها بمراعاة علاقة العمل وعلاقة الاضرار. وبهذا فان للمسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط بشكل مباشر بالمسؤولية الأخلاقية، حيث تثار المسؤولية الاجتماعية للشركات حينما لا تقوم الأخيرة بواجباتها الأخلاقية تجاه المجتمع، والمتمثل بواجبات الوظيفة. واضف الى ماسبق ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطلب وجود علاقة سببية بين فعل الشركة وبين الاضرار الحاصلة بداخل المجتمع^(xxiii).

يرى البعض ان المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة ليست ذات طابع قانوني ملزم، وانما ذات طابع أخلاقي واجتماعي إذ تلتزم الشركات بهذه المسؤولية وذلك بسبب توقعات المستهلكين لإلتزامها بها وتلتزم الشركات بها بسبب وجودها بنظامها الداخلي، مثال على مسؤولية الشركة الاجتماعية هو سعي الشركات لتخفيف انبعاث غاز الكربون للحد من الاضرار البيئية، السعي لتقديم تبرعات للأفراد، تبني قواعد عادلة ومنصفة للتجارة، والقيام بنشاطات يوافق عليها المجتمع ولا تضر بالبيئة، اضافة الى ذلك وجود توسع كبير من قبل الشركات بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فعلى سبيل المثال نرى وجود تحول عام لشركات S&P بالكشف عن بياناتها بما يتعلق بالتنمية المستدامة وتقديم تقارير تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، فارتفعت نسبة الكشف عن البيانات من ٢٠% إلى ٨٥% بين الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧. ويقدر عدد الشركات التي قامت بالكشف عن التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بحوالي ٥٠٠ شركة من شركات S&P^(xxiv).

ويرى بعض الأشخاص ان ما سوف يلزم الشركات بالمسؤولية الاجتماعية على أساس أخلاقي، هو سعيها لتحقيق ربح، إذ لو ألتزمت الشركات بالمسؤولية الاجتماعية لتحسنت سمعتها، ويعني ذلك بالمحصلة تحقيق أرباح أكثر، فالتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً يعني للشركات تحقيق الأرباح. ولهذا السبب ستلتزم الشركات بالمسؤولية الاجتماعية^(xxv).

الفرع الثاني

The Second Section

ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي ذات طبيعة قانونية ملزمة

The Corporate Social Responsibility is legally Binding

لا تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات ملزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام كما ذكرنا سابقاً إذ لا توجد نصوص قانونية تلزم الشركات للقيام بهذه المسؤولية^(xxvi).

لكن مع هذا توجد بلدان أصبحت فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات ملزمة، مثل الهند والصين وإندونيسيا، إذ تُلزم قوانين الشركات في هذه البلدان الشركات على القيام بتصرفات تراعي المسؤولية الاجتماعية، أي ان تقوم بنشاطات اجتماعية وان تساهم في حماية البيئة.

تعد الصين أول دولة في العالم من وضعت عبارة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بين قانون الشركات لجمهورية الصين الشعبية رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٦ وفي المادة الخامسة منه ما يلي:

((يجب على الشركات حينما تؤدي أعمالها ان تلتزم، بالقوانين واللوائح الإدارية، وان تلتزم بالأخلاق الاجتماعية وأخلاق المهنة، وان تتصرف بحسن نية، وان تخضع للرقابة العامة والحكومية، وان تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات)).

انقسمت الآراء حول الموضوع إلى اتجاهين، اتجاه الأول رفض هذا النص في التشريع الصيني ويفضل هذا الاتجاه إعطاء أولوية لحاملي الأسهم، ويرون ان هذا الاتجاه سيضر بمصالح حاملي الاسهم للشركات، بينما شجع الاتجاه الثاني انصار المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا التشريع، لكن مع هذا لم يقتنع انصار الاتجاه الاخير بصياغة هذا النص إذ يرون ان صياغة هذا النص غامضة جداً من أجل تكون قيد التنفيذ^(xxvii).

على الرغم من الانتقادات الموجهة للقانون الصيني، من ناحية غموضه وعدم اكتماله الا ان الأحكام القضائية كان تعطي نتائج إيجابية في هذه المسألة وذلك بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على سن قانون الشركات الصيني وذكر عبارة المسؤولية الاجتماعية للشركات بعبارات واضحة. فكانت تنظر الاحكام القضائية في ما إذا كانت هذه المسؤولية الاجتماعية ملزمة، حيث اشار أكثر من ١٦٩ حكم قضائي لنص المسؤولية الاجتماعية أو لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعلى الرغم من ان تطبيق الأحكام القضائية في الصين لنص المسؤولية الاجتماعية محدود نسبياً، لكن هذا لا يعني ان القانون عديم النفع بالضرورة، إذ ان تفسير المسؤولية الاجتماعية للشركات بالصين هو عرضي سياسياً واقتصادياً . فعلى سبيل المثال ان المحاكم

الصينية تستخدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للدلالة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي كجزء هام من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (xxviii).

والى جانب القانون الصيني سعت العديد من المنظمات لوضع اتفاقيات لتحسين ظروف العمل والبيئة ولحماية حقوق الإنسان، وكانت الجهة الرئيسية الساعية لهذه المسألة هي منظمة الأمم المتحدة. حيث نشرت اللجنة الفرعية لحماية حقوق الأفراد، ولتعزيرها مبادئ عامة حول مسؤولية الشركات عبر الوطنية والشركات الأخرى، ويكون نطاق هذه المسؤولية تجاه حقوق الأفراد. وسعت الأمم المتحدة لتبني هذه القواعد العامة وفرضها على الدول، لكن فشلت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتبني هذه الوثيقة، وأصبحت هذه الوثيقة ميتة سريرياً. اما في ما يتعلق بحماية البيئة فتوجد العديد من الاتفاقيات الدولية الملزمة للدول ومن بينها بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ. واعدت الامم في احياء اتفاقية دولية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك حينما تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً متعلقاً بتأسيس مجموعة عمل دولية تتعلق بالشركات العابرة للوطنية والشركات الأخرى في مجال يخص حقوق الإنسان. لتنظيم التزامات الشركات العبر الوطنية وغيرها من الشركات فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان (xxix).

المطلب الثاني

The Second Requirement

تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات

Corporate Social Responsibility Applications

تختلف الآثار القانونية للمسؤولية الاجتماعية حسب قيمة الأداة القانونية التي تنظم المسؤولية الاجتماعية للشركات، فالأدوات القانونية تكون ذات قيمة ارشادية وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية لا تكون ملزمة أو قد تكون الأداة القانونية ذات قيمة ملزمة وبالتالي فان على الشركات الإلتزام بها:

الفرع الأول
Section One
ميثاق الأرض

The Earth Charter

تعد المسؤولية الاجتماعية ذات قيمة جوهرية في ميثاق الأرض والذي ذكر "يجب علينا ان نقر بكوننا نعيش في مجتمع واحد على كوكب الأرض ولدينا مصير مشترك" ، تعد هذه الوثيقة أداة لبناء مجتمع أرضي مستقر ومسالم في القرن الواحد والعشرين. وهي تحتوي على مبادئ مأخوذة من العديد من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن المواثيق الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة . نشأت هذه الوثيقة نتيجة لحوارات عابرة للثقافات العالمية امتدت لقرن ونصف من الزمان طورها المجتمع الدولي المدني، والتي وضعت في عام ٢٠٠٠، والذي كلفت بصياغته لجنة ميثاق الأرض بين الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠٠ وذلك عقب مؤتمر ريو دي جانيرو (xxx).

ان هذه الوثيقة دعمت من قبل العديد من المنظمات الحكومية الدولية، والشركات والحكومات في أجزاء عديدة حول العالم. وتبنتها العديد من الجهات الخاصة والعامّة، واستخدمت لبيان قيم تلك الجهات في التواصل ومع حاملي الأسهم (xxxi). تتنامى قيمة المسؤولية الاجتماعية حينما يفهم الأفراد طبيعة هذا الميثاق وأهدافه والتي من أهمها:

- ٥- حماية واستعادة سلامة النظم البيئية للأرض، والاهتمام بالتنوع البيولوجي، والعمليات الطبيعية التي تحافظ على الحياة.
 - ٦- أن منع الاضرار التي تصيب البيئة لعلها من أهم وسائل حماية البيئة، واتباع الوسائل التي تتسم بالحذر لتحقيق هذا الهدف .
 - ٧- اتباع أنماط الإنتاج وإعادة الإنتاج والاستهلاك التي تحمي قدرة الأرض على التجدد وحماية حقوق الإنسان وحسن سيرورة المجتمع " (xxxii).
- كما نص على ذلك مقدمة هذا الميثاق:

((يجب ان نقرر ان نعيش بحس بالمسؤولية عالمي، ويجب ان نعرف عن انفسنا بكوننا جزء من مجتمع أرضي متكامل كما نحن جزء من مجتمعات محلية. فنحن في أن واحد مواطنين للأمم مختلفة وللعالم والذي يكون كلا من المحلي مرتبط بالعالمي. نتشارك كلنا بمسؤولية تكوين حاضر ومستقبل جيد، للعائلة الإنسانية وللعالم الحي الأكبر)) (xxxiii).

تسعى الكاتبة جوستين لإيجاد العلاقة بين الأدوات القانونية وشبه القانونية والخطط التي تتبعها الشركات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، في مجال منع انتهاك حقوق الأفراد. وترى بوجود ان تراعي الشركات المعايير الدولية لحقوق

الإنسان. ولكنها تجد تقصيراً من جانب الحكومات في هذا المجال إذ لا تضع من القوانين ما يحمي على سبيل المثال هذه النتائج. ولكننا نجد في ذات الآن ان الشركات تتبنى قواعد توفر حماية للعامل. وبهذا فان الشركات بإمكانها ان تغطي العيوب التشريعية، ومن الأدوات الأخرى التي يمكن ان تحقق هذه النتيجة هي ميثاق الأرض^(xxxiv).

في النهاية يمكننا ان نقول ان لميثاق الأرض قيمة أرشادية للشركات حول العالم، إذ لا يترتب على انتهاكها أي آثار قانونية ملزمة وهذا ما أكدت عليه مقدمة ميثاق الأرض إذ بينت أنه يمثل أساس أخلاقي للمجتمع العالمي الناشئ^(xxxv)، ولكنها مع ذلك يمكن ان توضح للشركات مسؤوليتها اتجاه مجتمعاتها المحلية وتجاه العالم بشكل كلي، إذ ان الطريق الوحيد الذي يرسمه هذا الميثاق من أجل تحقيق الاستقرار في داخل البلدان وخارجها هي من خلال التزام كل فرد بمسؤوليته تجاه العالم والمجتمعات المحلية. والشركات بوصفها جهات فعالة فلديها التزام تجاه العالم بان لا تلوث البيئة وان تخلق بيئة عمل أفضل، وغيرها من الإلتزامات.

الفرع الثاني

The Second Section

اللائحة الأوروبية رقم ٩٥ لسنة 2014

The European Regulation No. 95 2014

وضعت اللوائح الأوروبية قواعد للكشف غير المالي والمعلومات المتعددة من قبل الشركات الكبرى. حيث وضعت واجبات على كبرى الشركات للشفافية ولتقديم المعلومات، ولتحدث تعديلات اللائحة المحاسبية رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٣.

ان الشركات التي تنطبق عليها هذه اللائحة هي الشركات التي يكون عدد موظفيها أكثر من ٥٠٠ موظف. وتتطلب هذه اللوائح من الشركات ان تقدم تقارير غير مالية سنوية، متعلقة بنموذج الأعمال والسياسات وعن دخل العمال، ومخاطر العمل وكيفية معالجة مخاطر العمل، ومؤشرات العمل الرئيسية المتعلقة بالعمل في المجالات الأربعة التالية: البيئية، والاجتماعية ومواضيع العمال واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والرشاوى، ولشركات معينة تقارير متعلقة بالتعددية.

يمكن للشركات ان تقدم بيانها وفقاً للقواعد الإرشادية الأوروبية أو الوطنية أو الدولية، فعلى سبيل المثال بإمكان الشركات ان تعتمد على المبادئ الإرشادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو بموجب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة للشركات متعددة الجنسيات، أو معايير مثل ISO ٢٦.

بدأت الشركات حول أوروبا بتقديم تقارير بموجب اللائحة الأوروبية في العام ٢٠١٨، للسنة المالية ٢٠١٧.

ان هذه اللائحة الأوروبية رقم ٩٥ للعام ٢٠١٤ تمثل مبادئ إرشادية لمساعدة الشركات في الكشف عن تقارير تعددية وغير مالية حينما تقدم الشركات تقاريرها، في أداة داعمة في هذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة للمبادئ الإرشادية للعام ٢٠١٧ فهي لا توفر إطار محدد للعمل، ولكنها تمثل أدوات مساعدة تحديداً في تقديم التقارير في المجال غير المالي. واما المبادئ المتعلقة بتقديم التقارير المتعلقة بالمناخ تقدم للشركات مساعدة في كيفية تنفيذ نصوص اللوائح الأوروبية.

في ربيع العام ٢٠٢٠، حدث مؤتمر عام لمراجعة نصوص اللائحة الأوروبية رقم ٩٥ للعام ٢٠١٤، بينت مواطن الضعف في هذه اللوائح، وتم إخطار البرلمان الأوروبي بها.

إذن يمكننا القول ان اللائحة الأوروبية رقم ٩٥ للعام ٢٠١٤، هي مبادئ توجيهية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات الأوروبية الكبرى، للقيام بالكشف غير المالي عن ذممها في مجال تحديد مخاطر العمل وكيفية معالجة مخاطر العمل، ومؤشرات العمل الرئيسية المتعلقة بالعمل في مجالات الأربعة التالية: البيئية، والاجتماعية ومواضيع العمال واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والرشاوى، ولشركات معينة تقارير متعلقة بالتعددية، وهي ليست ذات قيمة قانونية ملزمة ولا توجد آثار قانونية للشركات إذما أخلت بها، فهي كما ذكرنا سابقاً تساعد الشركات في الكشف عن ذممها المالية^(xxxvi).

الفرع الثالث

The Third Section

قانون الشركات الصيني للعام ٢٠٠٦

The Chinese Companies Law 2006

لم تكن الشركات الصينية قبل العام ٢٠٠٦ تبدي أي اهتمام تجاه مسؤوليتها للمجتمع الا في ناحية الأداء الاقتصادي للشركات، فلم ترد تقارير من الشركات الصينية تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الأعوام ١٩٩٩ والعام ٢٠٠٥ الا ٢٢ تقريراً. الا ان بعد صدور قانون الشركات الصيني في العام ٢٠٠٦ أصبحت للمسؤولية الاجتماعية للشركات أثراً ملزماً فنص القانون في المادة الخامسة على ما يلي: ((يجب على الشركات حينما تؤدي أعمالها ان تلتزم، بالقوانين واللوائح الإدارية، وان تلتزم بالأخلاق الاجتماعية وأخلاق المهنة، وان تتصرف بحسن نية، وان تخضع للرقابة العامة والحكومية، وان تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات)).

بهذا زادت عدد التقارير التي قدمتها الشركات من ذلك الحين فبين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٩ أوردت الشركات عدداً من التقارير عددها ٦٠٠ تقريراً. فاصدرت العديد من الشركات الصينية تقاريراً متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لها الحكومية وغير الحكومية، وأدمجت المسؤولية الاجتماعية للشركات في وثائق تأسيس الشركات^{xxxvii}.
فكما ذكرنا سابقاً أدمجت العديد من الشركات المسؤولية الاجتماعية بشقها البيئي والقانوني والاجتماعي في برامجها وبآليات اتخاذ القرارات، لكن ما زال الطريق طويلاً امام الشركات الصينية.

ويذكر , ان سبب زيادة اهتمام العامة بالإضافة للحكومات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كان زلزال ششوان والذي راح ضحيته أكثر من ٦٩ ألف شخصاً وأصيب أكثر من ٣٧٤ ألف آخرين، وترك أكثر من ١٠ ملايين شخص من دون مساكن، وكان الخسائر التي كلفها الزلزال أكثر من ١٥٠ مليار دولار. طالب الناس من الشركات ان تدخل لتساهم في علاج الاضرار التي تسببها الزلزال، وقد دفعت الشركات أكثر من ١,٥ مليار لدعم الناس، وبهذا يمكن القول ان هذه المرحلة هي مرحلة جديدة في تاريخ الصين في اطار المسؤولية الاجتماعية للشركات^{xxxviii}.

ويرى بعض الأشخاص ان سبب زيادة أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات هو التأثير الغربي المتزايد على الشركات الصينية، والذي جعلها تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولكن في النهاية ان المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصين هي ذات طبيعة ملزمة وذلك بسبب وجود نصوص قانونية واضحة -قانون الشركات الصيني- الذي يلزم الشركات بان تلتزم ازاء هذه الواجب في أعمالها وفي خطتها^{xxxix}.

الخاتمة

Conclusion

بعد الانتهاء من اعداد بحثنا الموسوم (المسؤولية الاجتماعية للشركات) توصلنا الى عدة استنتاجات ومقترحات وكما يلي :

اولا : الاستنتاجات

- ١- إن الشركة إذا التزمت بالمسؤولية الاجتماعية ونفذتها بطريقة مرضية لجميع الأطراف فإنها ستجني عدة فوائد أهمها تحسين الصورة الذهنية للشركة عند الجمهور وبالتالي كسب ثقته وخلق سلوك إيجابي تجاه الشركة ومنتجاتها، وزيادة المبيعات وإخلاص العملاء وزيادة الإنتاجية والنوعية.
- ٢- ان الاساس القانوني للمسؤولية الاجتماعية هو العقد الاجتماعي اذ ان الشركات تلتزم بالمحافظة على البيئة واحترام حقوق الانسان بموجب عقد غير مكتوب يتطلع المجتمع لألتزام الشركات به وهو في ذات الوقت يكون سببا لحصول الشركة على ارباح في حال الألتزام بها .
- ٣- ان مسؤولية الشركات الاجتماعية تتحدد بثلاث صور وهي الاجتماعية تتمثل بمايفرضه المجتمع من التزامات على الشركات والاخرى الاقتصادية وتتمثل بالوضع الاقتصادي وما يفرضه على الشركات من التزامات واخيرا الجانب القانوني وتتمثل بالقواعد القانونية الخاصة بالبيئة وحقوق الانسان.
- ٤- ان التزام الشركات بمراعاة حقوق الانسان والمحافظة على البيئة وهي اهم الألتزامات الاجتماعية يكون التزامها اما طوعيا او قانونيا .
- ٥- توصلنا من خلال البحث ان القانون الأمريكي يعتبر التزام الشركات اجتماعيا هو التزام طوعي اما القانون الصيني فيتضمن نصوصا صريحة على التزام الشركات تجاه المجتمع مما يحقق مسؤوليتها في حال المخالفة .
- ٦- هناك تطبيقات مهمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات فقد نص عليها ميثاق الارض واللائحة الاوربية لعام ٢٠١٤ وهناك قوانين وطنية نصت عليها مثل قانون الشركات الصيني لعام ٢٠٠٦ .

ثانيا : المقترحات

- ١- على الحكومات المساهمة في تطوير العمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع التشريعات و سن القوانين اللازمة لتفعيل الشراكة المطلوبة في مجال عمل المسؤولية الاجتماعية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتحفز وتشجع عليها عن طريق تقديم الدولة الحوافز والتسهيلات لتوسيع مجالات المسؤولية الاجتماعية
- ٢- ان المجتمع المدني تقع عليه مسؤولية كبيرة في إنجاح مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية المختلفة من خلال تحقيق التكامل والترابط والتنسيق المطلوب للعاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المستهدفة من فئات المجتمع، ومن هذا المنطلق فإن التنسيق بين الأدوار المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة يعد أمرا مطلوباً لإنجاح أعمال المسؤولية الاجتماعية وتحقيقها لأهدافها .
- ٣- كما يمكن للإعلام أن يساهم بمختلف وسائله وأدواته من أجل تفعيل مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية بداخل المجتمع، من خلال توضيح المفاهيم الصحيحة للمسؤولية الاجتماعي، وتعزيز ثقافة ووعي أفراد المجتمع بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ومجالات عملها المختلفة بما في ذلك تصحيح المفاهيم المغلوطة عن المسؤولية الاجتماعية، وعرض النماذج المشرفة والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية على العامة، بهدف التشجيع والتحفيز على تبني المبادرات والبرامج.

الهوامش

Footnotes

- i ابراهيم بدر الصبيحات , اخلاقيات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية , دار الجنان للنشر والتوزيع , ٢٠١٧, ص ٢٩.
- ii د. برهان سليمان , مفهوم المسؤولية الاجتماعية , مقال منشور على الموقع الالكتروني <https://borhansoliman.com/>
- iii DAVID CROWTHER & GULER ARAS, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY, 2008 ,P 11
- iv DAVID CROWTHER & GULER ARAS, OP.CIT, P12
- v. Alexander Dahlsrud, How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37Definitions, wiley intersciencem, 2006, page 9.
- vi د. زينب محمد عبد السلام , الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي , المركز القومي للاصدارات القانونية , الطبعة الاولى , ٢٠١٤ , ص ١٧٢ .
- vii صالح السحيباني, المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية , المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩, بيروت, الجمهورية اللبنانية ص 4 .
- viii صالح السحيباني, المصدر السابق ص 4 .
- ix Mia Mahmudur Rahim, op.cit, page 51
- x . Almerinda Forte, Corporate Social Responsibility In The United States And Europe: How Important Is It? The Future Of Corporate Social Responsibility, , St. John's University, Volume 12, Number 7, page 815.
- xi . Almerinda Forte, op.cit, page 817.
- xii. DAVID CROWTHER & GULER ARAS, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY, 2008 P.11,12.
- xiii . OLUFEMI AMAO, Corporate Social Responsibility, Social Contract, Corporate Personhood and Human Rights Law: Understanding the Emerging Responsibilities of Modern Corporations, Australian Journal of Legal Philosophy, VOL 33, 2008.page 126.
- xiv . OLUFEMI AMAO, OP.CIT, page 124 .
- xv . OLUFEMI AMAO, OP.CIT, page 124
- xvi . ibid, page 125
- xvii Mia Mahmudur Rahim, Legal Regulation of Corporate Social Responsibility, Springer, 2013, page 50.
- xviii Ibid, page 50.
- xix علوي فاطمة : المسؤولية الاجتماعية بين المبادرة والشرعية , ورقة عمل قدمت الى الملتقى الدولي الثالث بعنوان (منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية) للفترة ١٤-١٥ لعام ٢٠١٢ , ص ٦
- xxد. طاهر محسن منصور الغالبي .د صالح مهدي محسن العامري , تباين الاهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة , عمان , الاردن , ٢٠٠٦ , ص٥.
- xxi احمد سامي عدلي ابراهيم القاضي , السؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الاداء)دراسة ميدانية مقارنة , بحث مقدم الى مركز

المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام ٢٠١٠ حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، ص ٥ منشور على الرابط الإلكتروني:

<https://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/236.pdf>

xxii أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المصدر السابق، ص ٥.

xxiii Mallika Tamvada, Corporate social responsibility and accountability: a new theoretical foundation for regulating CSR, Tamvada International Journal of Corporate Social Responsibility, 2020, page 1.

xxiv Elizabeth George, Can Corporate Social Responsibility Be Legally Enforced?, Forbes, 2019, the link: <https://www.google.com/amp/s/www.forbes.com/sites/uhenergy/2019/10/11/can-corporate-social-responsibility-be-legally-enforced/amp/>, ((05-04-2022)).

xxv McInerney, Thomas (2007) "Putting Regulation before Responsibility: Towards Binding Norms of Corporate Social Responsibility," Cornell International Law Journal: Vol. 40: Iss. 1, Article 4, 184.

xxvi Elizabeth George, Op.Cit.

xxvii Li- Wen Lin, Mandatory Corporate Social Responsibility? Legislative Innovation and Judicial Application in China, 2019. Page 3.

xxviii Li- Wen Lin, ibid, page 4.

xxix Valentin Jent, Corporate Social Responsibility and the Law: International Standards, Regulatory Theory and the Swiss Responsible Business Initiative, Max Weber Programme, 2015, page 5

xxx the History of the Earth Charter, Earth Charter, the link:

((<https://earthcharter.org/about-the-earth-charter/history/>)), Accessed at (04-09-2022).

xxxi Tineke Lambooy, Legal Aspects of Corporate Social Responsibility, Utrecht journal of international law, Volume 30, 2014, page 1.

xxxii Earth Charter International, 2020, the link:

((<http://www.earthcharterinaction.org/content/pages/Read-the-Charter.html>)), the Article 5,6,7:

((5. Protect and restore the integrity of Earth's ecological systems, with special concern for biological diversity and the natural processes that sustain life;

6. Prevent harm as the best method of environmental protection and, when knowledge is limited, apply a precautionary approach;

7. Adopt patterns of production, consumption, and reproduction that safeguard Earth's regenerative capacities, human rights, and community well-being)).

xxxiii Earth Charter International, 2020.

xxxiv Tineke Lambooy, Legal Aspects of Corporate Social Responsibility, Op.Cit, Page 2.

xxxv Earth Charter International, 2020.

^{xxxvi} Study for the European Parliament, Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law, the European Parliament, 2020.

^{xxxvii} CSR in China : 5 reasons why China might be the future of Corporate Social Responsibility, Youmatter, 2016, the link:

<https://youmatter.world/fr/csr-in-china-future-of-corporate-social-responsibility/#:~:text=CSR%20is%20a%20recent%20practice,was%20included%20in%20corporate%20law> .

^{xxxviii} Cecilia Tortajada, The Evolution Of Chinese Corporate Social Responsibility, 19 MARCH 2020, the link:

<https://www.chinawaterrisk.org/opinions/the-evolution-of-chinese-corporate-social-responsibility/> .

^{xxxix} The Collective, CSR in China: From Follower to Leader, 2018, the link:

<https://www.coresponsibility.com/csr-china-follower-leader/>).

المصادر

References

- i. Aloy Fatema, the Corporate Social Responsibility, 2012, Paper which presented to third international Conference (Organizations and the Social Corporate Reasonability).
- ii. Dr.Taher Muhsin Monsour AL-Ghalbi, and Dr. Mahdi Muhsin Al-Amri, the Aims of Social Corporate Resbonsbility in The governmental and Private Orgnaiztion, Jordan.
- iii. Ahmed Sami Adli, 2010, the Corporate Social Responsibility for Organization that work in Egypt as Limited Egyptian Company (Scope- Its influence on the Preformance) Compartive Study, Research presented to the medren Center in Research Compition Around the Social Corporate Responsibility, Page 5, the link: <https://khair.ws/library/wp-content/uploads/books/236.pdf>.
- iv. Zaineb Muhammed Abd AL-slaam, 2014, the multi-national Corporation and the Criteria for State Sovereignty Accoding to The International Law, the National Center for the Legal Publishing, the First edition.
- v. Salh Alsubhibiani, The Social Corporate Reasonability and its rule in Development, Applied Study in KSA, the International Conference about the Private Sector Development, 23-25 March, Beirut, Lebanese Republic.
- vi. Ibrahim Bader Al-subihat, 2017, the Ethics of the Work and the Social Responsibility.
- vii. Dr. Burhan Sulman, The Concept of Social Responsibility, Article Posted in: (<https://borhansoliman.com/>).
- viii. Alexander Dahlsrud, 2006, How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions, wiley intersciencem.
- ix. Almerinda Forte, Corporate Social Responsibility In The United States And Europe: How Important Is It? The Future Of Corporate Social Responsibility, St. John's University, Volume 12, Number 7.
- x. CSR in China : 2016, 5 reasons why China might be the future of Corporate Social Responsibility, Youmatter, the link: ((<https://youmatter.world/fr/csr-in-china-future-of-corporate-social-responsibility/#:~:text=CSR%20is%20a%20recent%20practice,was%20included%20in%20corporate%20law>)).
- xi. Cecilia Tortajada, 2020, The Evolution Of Chinese Corporate Social Responsibility, 19 MARCH, the link: <https://www.chinawaterrisk.org/opinions/the-evolution-of-chinese-corporate-social-responsibility/>.

- xii. Elizabeth George, 2019, Can Corporate Social Responsibility Be Legally Enforced?, Forbes, the link: <https://www.google.com/amp/s/www.forbes.com/sites/uhenergy/2019/10/11/can-corporate-social-responsibility-be-legally-enforced/amp/> .
- xiii. Li- Wen Lin, 2019, Mandatory Corporate Social Responsibility? Legislative Innovation and Judicial Application in China.
- xiv. Mallika Tamvada, 2020, Corporate social responsibility and accountability: a new theoretical foundation for regulating CSR, Tamvada International Journal of Corporate Social Responsibility.
- xv. McInerney, Thomas, 2007, "Putting Regulation before Responsibility: Towards Binding Norms of Corporate Social Responsibility," Cornell International Law Journal: Vol. 40: Iss. 1, Article 4, 184.
- xvi. Mia Mahmudur Rahim, 2013, Legal Regulation of Corporate Social Responsibility, Springer.
- xvii. OLUFEMI AMAO, 2008, Corporate Social Responsibility, Social Contract, Corporate Personhood and Human Rights Law: Understanding the Emerging Responsibilities of Modern Corporations, Australian Journal of Legal Philosophy, VOL 33.
- xviii. Study for the European Parliament, 2020, Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law, the European Parliament.
- xix. The Collective, CSR in China: From Follower to Leader, 2018, the link: <https://www.coresponsibility.com/csr-china-follower-leader/> .
- xx. Tineke Lambooy, 2014, Legal Aspects of Corporate Social Responsibility, Utrecht journal of international law, Volume 30.
- xxi. Valentin Jent, 2015, Corporate Social Responsibility and the Law: International Standards, Regulatory Theory and the Swiss Responsible Business Initiative, Max Weber Programme.
- xxii. Chinece Law no, 42 2006.
- xxiii. Earth Charter 2000
- xxiv. The European Regualtion 2014.